ألقى كلمة اليمن في المؤتمر الإسلامي بدكار .. نائب الرئيس:

على القمة الإسلامية أن تبحث في سبل دعم نضال الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عنه

ندعو إلى تطوير آليات مجابهة الحملة الإرهابية الظالمة ضد الإسلام والمسلمين

ضرورة تجاوز القضايا الخلافية الثنائية بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي

أهمية تطوير المنظمة وإبرازها موحدة قوية تمتلك القدرة على الشراكة بصنع القرارات الدولية

دكار/سبأ:

دعا الأخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية إلى انتهاج موقف حازم تجمع عليه جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يشمل الإجراءات السياسية والإعلامية ، وأسلوب التعامل مع الاستفزاز المنظم للمسلمين و الإساءة إلى الإسلام والمسلمين والنبي محمد صلى الله عليه وسلم.

وفي كلمة الجمهورية اليمنية التي ألقاها امس أمام الدورة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الاسلامي المنعقدة في العاصمة السنغالية داكار أكد نائب الرئيس ، موقف الجمهورية اليمنية الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، ووحدة العراق والقضايا المصيرية للأمة العربية والإسلامية .

وأشار إلى حرص الجمهورية اليمنية على وحدة الصف الفلسطيني وتجاوز الخلافات بين الفصائل الفلسطينية من اجل توحيد المواقف والطاقات والإمكانات لمواجهة العدو الاسرائيلي.

ونوه إلى أن الجمهورية اليمنية تنظر بإيجابية إلى نتائج الإصلاح الجديد الرامي إلى تطوير وتفعيل هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والاجراءات المطلوبة من أعضائها.

وأكد نائب الرئيس على الجهود المتميزة التي تقوم بها الحكومة السنغالية من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لشعبها الشقيق ، وقال "اليوم تلتئم هذه القمة الاسلامية في رحاب العاصمة داكار التي تضم العديد من مقرات الامم المتحدة ومنظومتها المعنية بالأنشطة التنفيذية من اجل التنمية على مستوى الاقليم ونود تقديم شكرنا لمظاهر الحفاوة التي استقبلنا بها والجهود التنظيمية التي ستسهم بلا شك في تحقيق الاهداف المتوخاة من انعقاد هذه القمة الهامة ".

وأردف قائلاً " ولا يفوتنا هنا ان نتقدم بوافر الشكر والتقدير لدولة الرئيس عبدالله بدوي رئيس وزراء ماليزيا وسلفه دولة الرئيس مهاتير محمد وإسهامهما في النهوض بالعمل الاسلامي المشترك وبلورة النهج والأساليب وانشاء الآليات الكفيلة بخلق زخم سياسي واقتصادي وعلمي للتكيف والتعامل المطلوب مع مجمل تحديات عصرنا الراهن وصولا نحو المشاركة الفاعلة في صياغة القرارات الدولية ورفع شأن الإسلام والمسلمين وقيام الشقيقة ماليزيا برعاية اجتماعات نخبة من الشخصيات السياسية والاسلامية والتي بلورت تصوراتها الشاملة لتحقيق ذلك الغرض.

وأشار نائب الرئيس إلى أن المملكة العربية السعودية الشقيقة واصلت هذا النهج نفسه حيث رعى خادم الحرمين الشريفين الدورة الثالثة للقمة الاستثنائية التي اعتمدت نهجا مستقبليا موضوعيا للأمة من خلال اعتماد برنامج العمل العشري الذي يشكل في الحقيقة قاطرة الانطلاق للأمة الاسلامية عبر منظمتها نحو عمل إسلامي مشترك ودور إسلامي فعال في بدايات الألفية على ما فيها من تعقيدات وصعوبات وتحديات.

ولفت نائب الرئيس إلى أن الجمهورية اليمنية تنظر بإيجابية إلى نتائج الإصلاح الجديد الرامي إلى تطوير وتفعيل هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتلك الاجراءات المطلوبة من دولها في هذا السياق ، مثمنا الجهود التي يقوم بها معالي الأمين العام البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي ، للارتقاء بعمل المنظمة ، واعتماد وتنفيذ القرارات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير عمل المنظمة بما في ذلك صياغة الميثاق الجديد للمنظمة.

وقال: " ما يزال أمامنا الكثير والعديد من التحديات التي تتطلب منا إطلاق المزيد من الإرادة السياسية وضرورة ابتكار وتطور واعتماد المزيد من أساليب التضامن والتعاون فيما بين دولنا من أجل البلورة والاستخدام الأمثل لمكامن قدرات وإمكانات الأمة الإسلامية في السعي نحو الاستيعاب الواعي لحقائق الدور الذي لا يمكن الاستمرار بتجاهله والتخفيف من تأثيره من قبل الشركاء الدوليين في التنمية من ناحية ، والقيام على نحو أكثر جدية وحزم والتزام في تطوير نهج وأساليب وآليات مجابهة الحملة الإرهابية الظالمة ضد الإسلام والمسلمين من ناحية أخرى".

وأكد الأخ نائب رئيس الجمهورية رغبة الجمهورية اليمنية في ظل هذه الظروف الدولية الدقيقة وعبر التئام هذا المحفل الاسلامي على مستوى القمة في أن يتم الاستعراض الجاد والموضوعي الحاسم بما في ذلك اتخاذ المواقف الموحدة بالإجماع ، وذلك فيما يتعلق بالهجمة الظالمة ضد الإسلام والمسلمين ، خاصة بعدما تجلت الحقائق المدعمة بالأدلة أن الأمة الإسلامية مهددة في عقيدتها وقيمها ، وقال:"إن الدين الإسلامي الحنيف بريء من التهم التي يوصم بها وعلى وجه الخصوص الإرهاب وتحت هذه التهم الغاشمة الكاذبة تم احتلال بعض ديار المسلمين ويتم التعامل مع شعوب الدول الإسلامية ودولها على نحو لا يتسم بالعدالة والاحترام ، على الرغم من معاناة هذه الدول وشجبها ومحاربتها للإرهاب".

وتابع قائلاً: " واليوم مرة أخرى تعيد أجهزة الإعلام الدانمركية ، بمباركة سافرة أو مبطنة أو بتجاهل مريب من الجهات الأوروبية الأخرى ، ارتكاب جريمة الإساءة إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وبذريعة مفبركة من حفنة صغيرة من المتطرفين في الغرب لتؤكد النهج المنظم ضد الإسلام والمسلمين".

وأضاف: " وعليه فإن الجمهورية اليمنية ومن هذا المنبر الذي ينطلق منه صوت الإسلام والمسلمين تدعو إلى انتهاج موقف حازم تجمع عليه جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويشمل الإجراءات السياسية والإعلامية ، وأسلوب التعامل مع هذا الاستفزاز المنظم للمسلمين واختيار أسلوب التعامل مع الإساءة إلى الإسلام والمسلمين والنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، كما يتم وفي الإطار الدولي الشامل اعتماد قرار من قبل منظمة الأمم المتحدة يجرم الإساءة إلى الأنبياء والأديان السماوية ، ويدمغ مرتكبيه بانتهاك الأمن والسلم الدوليين وإنزال العقوبات عليهم وفقاً للتشريعات الدولية والوطنية».

وقال نائب رئيس الجمهورية: "إن بيان الجمهورية اليمنية سيكتفي بالمحتوى الذي أوردناه والذي يؤكد على مواقفنا التي تم التعبير عنها في سياق التحضيرات لهذه القمة بما فيها الاجتماع التحضيري الوزاري وخاصة حول ميثاق المنظمة".

واضاف: " ومع ذلك نرى لزاما علينا التطرق الى قضية المسلمين المركزية، القضية الفلسطينية، باعتبارها شاهد الألفية الجديدة على التعامل المجحف لأرباب النظام الدولي الجديد" ، مشيرا الى أن إسرائيل المُغتصبة والممارسة لإرهاب الدولة المنظم بمختلف أشكاله وأفعاله تنال الدعم بكافة أشكاله في أجواء صمت مريب من مجلس الامن وموقف متحيز من الراعين للسلام في الشرق الاوسط لذلك فان على قمتنا هذه أن لا تكتفي بالتنديد والإدانة لإرهاب الدولة الإسرائيلية بل تبحث في سبل دعم النضال الفلسطيني ورفع الحصار عن الاراضي الفلسطينية والعمل على رأب الصدع بين منظمتي فتح وحماس من خلال التعاطي مع مختلف المبادرات العربية ذات الصلة وتقديم الدعم الإنساني الذي يخفف من معاناة المواطنين الفلسطينيين .

وقال نائب رئيس الجمهورية: " إن موقف الجمهورية اليمنية تم التأكيد عليه مرارا ، وهي تؤكد هوية ونهج نظامنا السياسي تجاه هذه القضية المصيرية وفي المرحلة الراهنة الأخيرة تقدمنا بمبادرة حرصا منا على وحدة الصف الفلسطيني وحتى يتم تجاوز الخلافات الفلسطينية" ، مبينا أن المبادرة كانت من اجل توحيد المواقف ضد العدو الاسرائيلي المحتل وبما يضمن إحلال السلام الشامل العادل في الشرق الاوسط وذلك بقيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني

وعاصمتها القدس الشريف وضرورة التزام المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم.

واستطرد الأخ النائب" لقد طالت الممارسات الارهابية الإسرائيلية كل الشرائح السكانية من أطفال ونساء وشيوخ وشملت اجراءات الحصار الجائر على الشعب الفلسطيني، جميع مناحي الحياة بما في ذلك منع الغذاء والماء والدواء حيث يتم القتل المستمر للأبرياء وهدم المنازل وحرق الاراضي الزراعية وإقامة المستوطنات والقيام بشتى أصناف التنكيل والتعذيب والإرهاب والأعمال العدوانية الأخرى ضد المدنيين الأبرياء من الفلسطينيين».

ولفت إلى مشاركة ممثلين عن اليمن في الاجتماعات التي كرست لتعديل ميثاق المنظمة ، وقال: " إن ذلك أمر في غاية الأهمية كونه يحتل أولوية خاصة في سياق اجراءات المواءمة المطلوبة.

وناشد نائب رئيس الجمهورية في ختام كلمته الدول الأعضاء في المنظمة إلى تتجاوز القضايا الخلافية ذات الطابع الثنائي وإعطاء أهمية قصوى ليس لإبراز هوية المنظمة وتكاتف وتضامن

الدول الإسلامية الأعضاء فيها فحسب بل ومن أجل إبرازها على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية موحدة قوية تمتلك شواهد المصداقية والقدرة على الشراكة في صنع لقرارات الدولية .

عبدالقادر باجمال في حوار مع صحيفة (البيان الإماراتية):

(المشترك) يطرح شعارات هلامية ليست محددة بوضع معين

المحتوى الذهني والفكري والفلسفي لـ «المؤتمر» هو محتوى حواري بالمطلق

صنعاء/متابعات :

أكد عبدالقادر باجمال مستشار رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام أن المحتوى الذهني والفكري والفلسفي للمؤتمر الشعبي العام هو محتوى حواري بالمطلق ، بخلاف الأحزاب التي يمثلها «اللقاء المشترك» التي أصلا نشأت فكرا وسلوكا وتنظيما على خلاف مفهوم الحوار.مشيرا إلى أن هذه الفكرة لا تزال تحكم إخواننا في «اللقاء المشترك» لأسباب تكتيكية، ولأسباب ذات طابع سياسي مؤقت يخفون هذه النزعة الكامنة في التاريخ وفي التفكير السياسي.-

وأضاف بخصوص نظرة «اللقاء المشترك» للحوار: استطيع أن أقول إننا لا نرى إن الحوار يمثل حالة من حالات التكتيك، أو حالات الصدفة ، وأبلغناهم وصرحنا بشكل، واضح أن الحوار ضرورة وليس صدفة، وهناك فرق بين الأمرين ، فالضرورة معناه إن الحياة السياسية لا يمكن أن تستكمل صيغتها وصورتها الكاملة إلا بالحوار .

وحول طرح المعارضة لموضوع الوضع في المحافظات الجنوبية قال باجمال لو كان هناك حقائق عن الوضع الفلاني يحتاج إلى معالجات وهناك رؤية للمعالجة من قبل المعارضة نحن مستعدون لمناقشتها دون جدال، لكن تطرح شعارات هلامية ، سياسية ليست محددة بوضع معين. ولأهمية ما جاء في الحوار (14اكتوبر) تعيد نشره:

عبد القادر باجمال

الحوار مع المعارضة أين وصل الآن ؟

- أولا المعارضة: لدينا شقان الأول المعارضة الموجودة في البرلمان، والشق الآخر هي المعارضة غير الممثلة في البرلمان، هذه المعارضة يجري معها الحوار بشكل جيد، بينما المعارضة -الممثلة في البرلمان- يعتقد البعض أنها ربما تكون قريبة من السلطة إلا أن الحقيقة أن الخلاف مع هذه الأحزاب كبير في نقطتين، الأولى حول النظام الانتخابي.

وهذا أساسه تمسك المعارضة داخل البرلمان وخارجه بنظام القائمة النسبية، أما بقية القضايا الأخرى فانه يوجد حولها توافقات عدة حول ما يتصل بالتعديلات الدستورية، وخصوصا ما يخص الحكم المحلي ، أما المعارضة الممثلة في البرلمان فان قسم منها ممثل بحزب «البعث» فأنه واقعي وعقلاني الى حد كبير، ولا تحكمه نزعة ردة فعل ، إما الآخرين فعلى العكس هذا الموقف وهم الذين يمثلون «اللقاء المشترك» أحزاب «الإصلاح»، و«الاشتراكي» ، و«الناصري».

سؤالي يتركز على هذه الأحزاب تحديدا ؟

- فيما يخص «اللقاء المشترك» استطيع أن أقول إننا لا نرى إن الحوار يمثل حالة من حالات التكتيك، أو حالات الصدفة ، وأبلغناهم وصرحنا بشكل واضح إن الحوار ضرورة وليس صدفة، وهناك فرق بين الأمرين ، فالضرورة معناه إن الحياة السياسية لا يمكن أن تستكمل صيغتها وصورتها الكاملة إلا بالحوار ، واصلا «المؤتمر الشعبي» قام على الحوار بين جميع الأطراف بما فيها الأطراف الموجودة الآن في المعارضة، لأنها أصلا كانت داخل «المؤتمر الشعبي» حينما كان الدستور لا يجيز التعددية السياسية، الإسلاميين القوميين الاشتراكيين والليبراليين .

وبالتالي فان المحتوى الذهني والفكري والفلسفي ل«المؤتمر» هو محتوى حواري بالمطلق ، بخلاف الأحزاب التي يمثلها «اللقاء المشترك» التي أصلا نشأت فكرا وسلوكا وتنظيما على خلاف مفهوم الحوار، وهذه الفكرة لا تزال تحكم إخواننا في «اللقاء المشترك» لأسباب تكتيكية، ولأسباب ذات طابع سياسي مؤقت يخفون هذه النزعة الكامنة في التاريخ وفي التفكير السياسي.

* ذكر أن لقاء الرئيس علي عبدالله صالح بقادة المعارضة هو محاولة لحلحلة الوضع بعد أن تسببتم في تعقيده ؟

لدينا من الوثائق ما يكفي لإدانة كل واحد بما قاله وما خطب به وما كتبه في الصحافة وفي المواقع الالكترونية

- نحن لم نوجد العراقيل بتاتا، وكانت حواراتنا مفتوحة، الرئيس صرح بأنه راع للحوار، حتى يكون هناك مرجعية للحوار، وذهبوا إليه وقال لهم لدينا وثيقة وقعنا عليها، لكننا نريد أولوياتنا ونرى أن من الضرورة حسمها، اتفقنا على تعديل بعض مواد قانون الانتخابات، وهذا التعديل هو نتيجة توافق بين الفريق الفني الذي شكلناه وترأسته أنا وحتى نعجل في حل القضايا لكن ظلت لدينا قضيتان غائبتان، هي اللجنة العليا للانتخابات والنظام الانتخابي.

أين الخلاف تحديدا في هاتين القضيتين؟

- أنا سوف أبين أن «المؤتمر» لم يكن متعنتا، ففيما يتعلق باللجنة العليا للانتخابات طرحنا عدة خيارات، الخيار الأول هو الذي وقعنا عليه في 2006 ونحن لبينا طلب «اللقاء المشترك» بإضافة عضوين إلى قوائم اللجنة العليا للانتخابات احدهم «ناصري» والآخر «إصلاحي»، وطرحنا إننا بدلا من أن نتيه في تشكيلة اللجنة نحيل الأمر إلى القضاء ووقعنا على هذا، وأكثر منها هذا منح «اللقاء المشترك» نسبة 46٪ من قوائم اللجان الميدانية لإدارة الانتخابات .

وبقية الأحزاب مع «المؤتمر الشعبي» حصلت على 54٪ ، وعمليا كانت حصتنا هي نفس حصتهم والبقية وزعناها على بقية الأحزاب .. بعد أن حصلوا على العضوين الإضافيين جاءوا وقالوا نريد اللجنة بالتساوي أو أن تشكل بواقع أربعة ممثلين عن اللقاء المشترك وأربعة عن المؤتمر والخامس يختار بالتوافق، وكأننا متساوين في كل الهيئات وان الانتخابات التي جرت في عام 2003 لم تؤد إلى حصولي على الأغلبية والحق في تشكيل الحكومة وفي إدارة الدولة.

المعارضة تطرح أيضا إن عدم معالجة الوضع في المحافظات الجنوبية لن يساعد على إجراء الانتخابات اذ من الوارد مقاطعة الناس لهذه الانتخابات ؟

- فيما يخص الوضع في المحافظات الجنوبية، لو كان هناك حقائق عن الوضع الفلاني يحتاج الى معالجات وهناك رؤية للمعالجة من قبل المعارضة نحن مستعدون لمناقشتها دون جدال، لكن تطرح شعارات هلامية ، سياسية ليست محددة بوضع معين.

وعندما كان هناك تحديد لقضية المتقاعدين قبلنا بان نتعامل معها وحلت هذه القضية، قالوا الآن العاطلين عن العمل، العاطلون عن العمل موجودون في كل أنحاء العالم وفي اليمن انفجار سكاني، هذه قضية أخرى ليست محددة أو مرتبطة بوضع في الشمال أو الجنوب ، بل يمكن أن يكون العاطلين عن العمل في الشمال أكثر بسبب السكان، المزايدة هنا واضحة ويجب أن نكون واضحين ..

مبادرتنا تقوم على ثلاث نقاط رئيسية وهي: الوحدة الوطنية خط أحمر ،وضبط محكم وقانوني للإعلام من الطرفين ، و الحوار حول كل القضايا

وما عن الجماعات التي تتبنى الانفصال ؟

- هذه الحركات تواجه أناسا في مجتمعاتها حريصة على الاستقرار، البائع الموجود في الشارع والذي ستتعطل حياته اليومية وصاحب المتجر الصغير والمهني عندما تتعطل حياته هل هذا سيذهب للانتخابات من اجل الاستقرار أم سيقاطع؟ لديه حساباته، هو يريد الاستقرار لا يريد الفوضى ..

وصل الأمر إلى إحراق علم الجمهورية وتمزيقه ؟

- هذه إدانة ل«اللقاء المشترك» أكثر منها إدانة ل«المؤتمر الشعبي».

لماذا ؟

- لأن قياداتهم هي التي تقود هذه العملية، وهذه هي الخطورة.

من قام بهذه العملية هم من المحسوبين على قيادة المتقاعدين واستهدفت مهرجانا للمعارضة ؟

- لا ، أنا لدي من الوثائق ما يكفي لإدانة كل واحد بما قاله وسمعه ، وما خطب به وما كتبه ، في الصحافة وفي المواقع الالكترونية ، وباسمهم كلهم وهم قيادات في هيئات عليا ولجان مركزية ، أعضاء في مجلس النواب ، وأنا أتجنب ذكر الأسماء، هؤلاء كلهم مدعومون بموقف من «اللقاء المشترك».

ذكر أن لديكم مبادرة تساعد على انفراج الأوضاع القائمة اليوم؟

- مبادرتنا المطروحة اليوم مفتوحة، وتقوم على ثلاث نقاط رئيسية وهي إن الوحدة الوطنية خط احمر وعلى الجميع أن يتحمل مسئوليته تجاه ذلك، وضبط محكم وقانوني للإعلام، والأخيرة إن كل القضايا المطروحة من جانبنا أو من جانب المعارضة هي مطروحة على طاولة الحوار .. إذا ضبطت قضية الوحدة الوطنية وقضية الإعلام القضايا كلها قابلة للتفاهمات ولكن في إطار دستور وقانون ونظام وليس مزاجاً.

هل تعتقدون بوجود أطراف خارجية تدعم وتمول مثل هذا العمل؟

- طبعا، لا يوجد شيء «بلاش» واليمن ليست بعيدة عن الخصومات، وليست بعيدة عن بعض الأحقاد.